

قرار محكمة النقض

رقم 6/110

الصادر بتاريخ 13 يناير 2021

في الملف الجنائي رقم 2020/6/6/14021

انتزاع عقار من حيازة الغير - شهادة الشهود - سلطة المحكمة.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم محمد (غ) بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2019/12/10 أمام كاتب الضبط بالمحكمة الابتدائية بأسفي الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 2019/12/4 في القضية ذات الرقم 2019/640 القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم به عليه من أجل العنف وانتزاع عقار من حيازة الغير بشهرين حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 500 درهم وبأدائها تضامنا مع الغير للمطالب بالحق المدني علي (غ) تعويضا قدره 3.000 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى.



إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار بوشعيب مرشود التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد الحسين امهوض المحامي العام في مستتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون. المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة الأستاذ نور الدين (ش) المحامي بهيئة

أسفي والمقبول للترافع أمام محكمة النقض ضمنها أوجه الطعن.

في شأن وسيلتي النقض مندجتين المتخذتين من نقصان التعليل الموازي لانعدامه وسوء تطبيق القانون ذلك أن الطاعن أدین بمقتضيات الفصل 570 ق ج رغم أن العقار جماعي وأن القانون الواجب التطبيق هو الفقرة الأخيرة من الفصل 4 من ظهير 1919/4/27 وأن الشاهد الحسن (غ) هو ابن المشتكي وأن الطاعن ادلى بشكاية قدمت في مواجهته للنيابة العامة وأن باقي الشهود لم يتم الاستماع إليهم من جديد في مرحلة الاستئناف مما يعرض القرار للنقض والإبطال.

لكن، حيث إن العبرة في الميدان الجزري هي باقتناع القاضي بأدلة الإثبات المعروضة عليه وأن استخلاص ثبوت الجريمة من وقائع القضية وملابساتها وتصريحات الأطراف أمر موكول للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع كما لها كامل الصلاحية في تقدير شهادة الشهود والأخذ بها متى اطمأنت إليها أو عدم الأخذ بها في حال العكس ومن ثمة فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وهي تؤيد

الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة الطاعن من أجل الفعل المنسوب إليها تكون قد تبنت علله وأسبابه التي لم تستند في ذلك على شهادة الشاهد الحسن (غ) وإنما شهادة الشهود احمد (غ)، احمد (ن)، محمد (م) وعبد الرحيم (غ) المؤداة أمام المحكمة الابتدائية بصفة قانونية حيث افادوا بان المشتكي يتصرف في المدعى فيه وعلى تصريح الطاعن باستغلاله له منذ 1984 ومعاينة الشاهد الحسن (غ) له والمتهمة لثانية يقومان بتعنيف المشتكي وحرث موضوع الدعوى وذلك بعد اقتناع المحكمة بالشهادة المذكورة التي جاءت واضحة ومفصلة ما لا يلزم معه اعادة استدعاء الشهود في مرحلة الاستئناف طالما قضى بتأييد الحكم الابتدائي علما من جهة أن تجريح الشاهد الحسن (غ) لسبب قيام العداوة إنما كانت إثارته أثناء المحاكمة في طورها الابتدائي وهو ما لم يتم التمسك به في مرحلة الاستئناف حسب الثابت من جلسة مناقشة القضية بتاريخ 2019/11/20 مما يكون معه ما اثير في هذا الصدد قد اندمج في المرحلة الابتدائية وبالتالي لا يعاب على المحكمة تبنيها علل الحكم الابتدائي بهذا الشأن ومن ثمانية ان علاقة الشاهد باحد الخصوم بالقرابة لا يمنع المحكمة من الاخذ بشهادته ومن جهة اخيرة أن الأمر يتعلق بشكاية تقدم بها المشتكي ضد الطاعن ومن معه بصفتهم الشخصية بشأن انتزاع عقار من حيازة الغير، ولا علاقة له بتقسيم الانتفاع على أعضاء الجماعة السلالية الذي يختص به مجلس الوصاية طبقا للفصل الرابع من الظهير المشار إليه أعلاه والكل في اطار سلطة المحكمة في تقدير وسائل الإثبات المعروضة عليها وهو ما لا رقابة عليها فيه من محكمة النقض الا من حيث التعليل فجاء القرار المطعون فيه بتبنيه لعلل وأسباب الحكم الابتدائي معللا ومؤسسا والوسيلتان فيما اشتملتا عليه على غير أساس.



من أجله

المملكة المغربية

قضت برفض الطلب وبرد مبلغ الضمانة المدوغة بعد استيفاء المصاريف القضائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبد العزيز البقالي رئيسا والمستشارين: بوشعيب مرشود مقررا، ونعيمة بنفلاح وحسن بندالي ومحمد المرابط وبمحضر المحامي العام السيد الحسين أمهوض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة: الزهرة جبور.